المحور الثاني:

مصادر ووثائق حقوق الإنسان في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية

تتجسد مصادر حقوق الإنسان في ثلاث مصادر رئيسية وهي المصدر الدولي، المصدر الوطني والمصدر الديني. وتجدر الإشارة الى ان حقوق الإنسان تجد مصادرها في الشرعية الدولية بالأساس حيث نقصد بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان، وهو ذلك النظام الأساسي للقانون الدولي لحقوق الإنسان والذي يتعلق بمجموعة من الحقوق تضمنتها مجموعة من المواثيق الدولية لا سيما كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين والبروتوكولين الملحقين بهما.

كما سبق الإشارة إليه فإن مصادر مقوق الإنسان هي متنوعة:

أولا: المصادر والوثائق الدولية لحقوق الإنسان

إن مصادر حقوق الإنسان متعددة، وبظهر هذا التعدد من خلال وجود مصادر تخص كل الدول على المستوى العالمي والتي يطلق عليها بالمصادر العالمية، ومصادر أخرى تخص مجموعة من الدول فقط لاعتبارات محددة والتي يطلق عليها بالمصادر الإقليمية.

1-المصادر العالمية، وتتمثل في:

أ-المواثيق العامة: وهي تلك المصادر التي تخص كل الدول على المستوى العالمي، أي أنها مواثيق تتسع دائرة مجالها لتشمل الاسرة الإنسانية بمجملها دون أن تتقيد بإقليم معين أو بحق محدد أو بنطاق زماني، مثال هذه المواثيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين فضلا عن ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما سيأتي بيانه وتفصيله فيما يلي:

ميثاق الأمم المتحدة: تأسست منظمة الأمم المتحدة على أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان دورها متمثلا في كونها حارسا للسلم والأمن في العالم[1]، ومنذ ظهورها كانت الأطراف المؤسسة لها على دراية بالصلة الوثيقة بين السلام وحقوق الإنسان، حيث لا يمكن للبشر التمتع التام بكامل حقوقهم إلا في ظل أوضاع سلمية، لذا عملت هذه المنظمة على محاربة كافة أعمال و التصرفات الوحشية التي تمس بالشعوب في

[1] محمد ساني عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية _الأمم المتحدة دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،2015، ص 47.

كافة أنحاء العالم، وحماية الشعوب من سياسات الحروب و الإبادة الجماعية التي طالتهم في أوقات سابقة، وادت الى إلحاق العديد من الآثار الجسدية و المادية .

لقد تضمن ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته الأهداف التي تسعى المنظمة العالمية الى تحقيقها والتي من بينها " **إعادة التأكيد على الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الإنسان وقيمته، وبالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، وبين الأمم الكبيرة والصغيرة**".

تطرق الميثاق في أكثر من ستة بنود الى ضرورة احترام وتعزيز حقوق الإنسان (الديباجة –م1–م55–م56 من الفصل التاسع) والمادة 76 من نظام الوصاية.[1]

لقد تضمن الفصل التاسع من الميثاق والمتعلق بالتعاون الدولي و الاقتصادي و الاجتماعي لاسيما في المواد من 55 الى 60 بعض الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان، حيث نجد بأن المادة 55 منه تشير الى الرغبة في تهيئة دواعي الاستقرار و الرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة وودية بين الأمم، مؤسسة على إحترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب، وأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها ، ومن أجل ذلك تعمل الأمم المتحدة على أن يشيع احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال و النساء ، ومراعاة تلك الحقوق و الحريات فعلا.[2]

كما نجد المادة 76 الواردة في الفصل الثاني عشر من الميثاق والمتعلق بنظام الوصاية الدولي، قد جعلت من الأهداف الأساسية لنظام الوصاية التشجيع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء، رغم أن نظام الوصاية لم يعد له وجود في الوقت الراهن بسبب حصول أغلب دول العالم على تحررها واستقلالها عن المستعمر.[3]

إن **مقاصد الأمم المتحدة** من هذا الميثاق كانت تتمحور حول:

✓ *تحقيق التعاون الدولي لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية*: يُعدّ التعاون الدولي من المقاصد الأساسية التي أكّد عليها ميثاق الأمم المتحدة، حيث يهدف إلى معالجة مختلف المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية التي تواجه المجتمع الدولي، من خلال تنسيق جهود الدول وتوحيد سياساتها. ويتجلى ذلك في السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتقليص الفوارق بين الدول، وتحسين الأوضاع الاجتماعية عبر مكافحة الفقر والبطالة وتوفير الخدمات الأساسية، إلى جانب تعزيز

[1] ميثاق منظمة الأمم المتحدة لعام 1945.

[2] أنظر المادة 55 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة لسنة 1945.

[3] المادة 75 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة لسنة 1945.

التبادل الثقافي ونشر قيم التسامح واحترام التنوع بين الشعوب. كما يشمل هذا التعاون دعم وحماية حقوق الإنسان، والتصدي للأزمات الإنسانية الناتجة عن الكوارث والنزاعات، بما يضمن حياة كريمة للأفراد. ومن شأن هذه الجهود مجتمعة أن تسهم بشكل غير مباشر في تعزيز السلم والأمن الدوليين، من خلال معالجة الأسباب الجذرية للتوتر والصراعات.

✓ *تعزيز حقوق الانسان و الحريات الأساسية للناس جميعا وتشجيعها دون تمييز:* يُعدّ تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الناس دون تمييز من أهم مقاصد التعاون الدولي التي نصّ عليها ميثاق الأمم المتحدة، حيث يهدف إلى ضمان تمتع كل فرد بحقوقه الطبيعية والمدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بغضّ النظر عن العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. ويتجسد هذا المبدأ في سعي المجتمع الدولي إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان، ومكافحة جميع أشكال التمييز والعنصرية، وترسيخ مبادئ المساواة والكرامة الإنسانية، من خلال الاتفاقيات الدولية والآليات الرقابية التي تضمن احترام هذه الحقوق. كما يشجع التعاون الدولي الدول على مواءمة تشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية، بما يحقق الحماية الفعلية للحريات الأساسية ويعزز العدالة والإنصاف داخل المجتمعات.

✓ *ضمان التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي*: يُعدّ ضمان التعاون الدولي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من المقاصد الأساسية التي أكّد عليها ميثاق الأمم المتحدة، حيث يهدف إلى تنسيق جهود الدول من أجل تحقيق التنمية الشاملة وتحسين مستوى المعيشة للشعوب. ويتجلى ذلك في تعزيز الشراكات الاقتصادية، وتبادل الخبرات والتكنولوجيا، ودعم الدول النامية لمواجهة التحديات كالفقر والبطالة، إضافة إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية من خلال تطوير أنظمة التعليم والصحة والحماية الاجتماعية. كما يسهم هذا التعاون في تحقيق قدر أكبر من العدالة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الدولي، ويُعزز الاستقرار العالمي من خلال تقليص الفوارق بين الدول ومعالجة الأسباب العميقة للأزمات.